

Distr.: General
29 November 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: الموضوع ذو الأولوية: تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة

بيان مقدم من شبكة المرأة والتنمية في أوروبا، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2012/1



بيان

الضرورة الملحة إلى تحقيق العدالة الجنسانية وإلى اقتصاد تقاس فيه أعمال الرعاية

لا تزال الوثائق الرسمية تكرر منذ أكثر من ثلاثة عقود أن النساء في جميع أنحاء العالم يشكلن أكبر مجموعة متضررة جراء سوء التغذية والجوع والفقر. وقد تبين أن الأسباب الجذرية لهذه الحالة في معظم البلدان تكمن في الاستبعاد الاجتماعي والتمييز. غير أن هناك قلة قليلة من الحكومات التي تبدي حرصاً واستعداداً بشأن التصدي بفعالية لانتهاك حقوق الإنسان الأساسية للمرأة باتخاذ التدابير والقدرات الكفيلة بذلك.

وقد وعد الأمين العام بان كي مون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بحشد ٤٠ بليون دولار لتحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية للنساء والأطفال، من أجل سدّ أكبر الفجوات القائمة فيما يتعلق بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. فترى ما الذي حصل لهذه المبادرة؟ فمعدلات وفيات الأمهات المرتفعة بشكل يثير الحنق هي مؤشرات على أن احتياجات المرأة الصحية الأساسية هي أبعد من أن تكون قد لبيت، وعلى أنه الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية لا تزال قائمة. وما زالت السياسات والاستراتيجيات والتدخلات التي اتبعتها الحكومات والمؤسسات الدولية لم تحدث حتى الآن أي أثر كبير في تحسين الهياكل الأساسية المتعلقة بالصحة الجنسية للمرأة وصحتها وحقوقها الإنجابية، وفي الارتقاء بمستوى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض الأخرى القابلة للعلاج، وتدابير وقف العنف ضد المرأة، وتحسين فرص وصول الفقراء إلى المياه وخدمات الصرف الصحي مع ما يتبع ذلك من انخفاض في معدل وفيات الأطفال. وتكتسي الحالة بالنسبة للنساء أهمية حاسمة في البلدان المهشة المارة بتزاعات أو الخارجة لتوها من نزاعات حيث تهدد حياتهن أشد المخاطر.

فانعدام فرص الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والموارد الاقتصادية والمشاركة السياسية يترك في جميع أنحاء العالم أثراً مدمراً في حياة المرأة وسبل عيشها، حيث إن ذلك يمس دورها كعنصر منتج. فالعبء الواقع عليها نتيجة أعمال الرعاية التي تقوم بها داخل الأسرة المعيشية إنما يضيق هامش تحركها، وبخاصة في المناطق الريفية حيث تنعدم الخدمات الاجتماعية إلى حد كبير.

ولا بد من أن يوضع في الاعتبار في أي تحليل لحالة المرأة الريفية، تحول الزراعة إلى زراعة يغلب عليها الطابع الصناعي في سياق اقتصاد اتسم في العقود الأخيرة بتحوّله نحو العولمة وتحرره الجارف. ويتسم هذا النموذج بالتكامل الأفقي والعمودي للإنتاج الزراعي التجاري، وأنشطة معالجة الأغذية وتوزيعها والشبكات التجارية مع سيطرة أقلية على بعض

قطاعات منه، بل واحتكار في قطاعات معينة، الأمر الذي ينشأ عنه فائض في المواد الغذائية الصناعية التي تتلف، أو تغرق بها الأسواق العالمية، وهو ما يدمر الإنتاج المحلي. فالنموذج الصناعي لإنتاج الغذاء هو المسؤول عن الخسائر الكبيرة المتكبدة فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي وخصوبة التربة، وهو عامل من العوامل المساهمة في تغير المناخ، وسبب من أسباب الهجرة القسرية، وله دخل مباشر في مشكلتي الجوع وسوء التغذية في المناطق الريفية. وعلاوة على ذلك، أدت الزيادات المالية الضخمة في أسعار السلع الأساسية الناشئة عن المضاربات المالية إلى اندلاع الأزمة الغذائية الحادة في ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ والتي جعلت المستهلكين عموماً، وبخاصة ذوي الدخل المنخفض، ولا سيما الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة معرضين بشدة لاحتمال التضطر من ارتفاع الأسعار.

ونتيجة للأزمات المتعددة (الطاقة والغذاء والشؤون المالية والتنازل الاجتماعي)، يبدو أن أحوال المرأة في المناطق الريفية، ولا سيما في أفريقيا، وحتى في بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية، قد زادت سوءاً عما كانت عليه. فقيام الشركات عبر الوطنية بنقل الأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى إلى ملكيتها الخاصة واندفاعها في هذا السبيل، إنما يؤثر على المرأة بقوة، لأن المرأة الريفية الفقيرة هي من أشد من يعتمد على نحو مباشر على المنافع العامة المشاعة كالغابات، وما يسمى بالأراضي البور والأهوار. وقد أدى عدم اعتراف الصناعات الزراعية والصناعات الاستخراجية بحقوق الإنسان إلى زيادة احتمالات تعرض المرأة للعنف الجنسي والاقتصادي. فهناك تجاهل لحقوق الإنسان الأساسية مثل الحق في الغذاء والماء وسبل العيش اللائقة، وهناك أناس يرمى بهم بعيداً عن أراضي أجدادهم، بل فإن ذلك يزيد من تمهيش المرأة بتحويلها إلى مهاجرة وعاملة زراعية وعاملة في الاقتصاد غير الرسمي أو عاملة منزلية.

هل تحمل خضرة الاقتصاد الجواب؟

بعد فشل مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ الذي عقد في كوبنهاغن في ٢٠٠٩، قام الأمين العام بان كي مون، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتشجيع على الترويج إلى "الاتفاقية البيئية العالمية الجديدة" للتغلب على الأزمة المالية وأزميتي الوقود والمناخ. وتؤيد شبكة المرأة والتنمية في أوروبا الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاقية بيئية عالمية جديدة، ولكنها تتحفظ على المقترح الحالي الذي لا يزال يعتبر أن قوة الدفع تكمن في النمو الاقتصادي، لا في توزيع الثروة والدخل، والذي يكاد لا يذكر المساواة بين الجنسين. وتطالب الشبكة بأن يتم في أي نموذج يطرح للتنمية الخضراء تسييق حقوق الإنسان عما سواها من البداية وأن يتسق هذا النموذج مع النموذج الإنمائي التي تكافح من أجله المرأة في

جميع أنحاء العالم المتمثل في العدالة الاجتماعية والمساواة الجنسانية إلى جانب الاستدامة البيئية للأنشطة الاقتصادية. لذلك، فإنها تعتبر الرؤية التي صيغت في "جدول أعمال القرن ٢١ للمرأة" قبل ٢٠ عاماً تقريباً في سياق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام ١٩٩٢، لا تزال صالحة في كثير من الجوانب الأساسية. وهي رؤية تنطلق من نقد مفهوم السوق الحرة والنمو الاقتصادي، والدعوة إلى أخلاقيات جديدة للاقتصاد وعلاقته بالطبيعة، وعلى احترام وحماية التنوع البيولوجي والثقافي، ونزع السلاح والعدالة بين الشمال والجنوب، وتمكين المرأة عن طريق تعزيز الحقوق الإنجابية على نحو قوامه أعمال الديمقراطية ورصد الموارد اللازمة. وفي ظل الوضع الراهن، الذي يتميز باندلاع عدة أزمات وبعدم بلوغ الكثير من الأهداف التي حددت من قبل في البروتوكولات الدولية المتعلقة بحماية البيئة وحقوق الإنسان للمرأة، تصبح ثمة حاجة ماسة إلى إعادة النظر في الخيارات الاستراتيجية وفي منطلقات تغيير النموذج الاقتصادي الحالي.

ولتمكين المرأة الريفية، لا بد من المضي قدماً في بناء نماذج إنمائية طويلة الأجل تقوم على المرأة وحقوق الناس، بما في ذلك حقوق الشعوب الأصلية، بدلاً من التركيز على تعظيم الربح وكفاءة اقتصادية افتراضية لا توفر الرفاه للأغلبية العظمى من البشر وبخاصة المرأة. ولا بد من إيجاد نموذج لخضرة الاقتصاد على أساس إعادة التوزيع (بين المجتمعات والدول والأجيال) بدلاً من التركيز على النمو إلى ما لا نهاية. وهذا هو السبب الداعي إلى ضرورة الاعتراف بالقطاع الاجتماعي، بما في ذلك "الاقتصاد الذي تعاني منه أعمال الرعاية"، والنظم المحلية المتشعبة الصغيرة للزراعات والإنتاج الغذائي كعوامل أساسية لنماذج اقتصادية بديلة.

وتجد الشبكة أن هناك أدلة دامغة على أن المرأة العاملة على مستوى القواعد الشعبية المتحالفة مع العلماء والأكاديميين والسياسيين من مناصري المرأة يمكنها ويجب عليها أن تقوم بدور رئيسي في أي عملية بناءة لتحقيق التحول.

ولتعزيز تمكين المرأة وتوكيها، ولا سيما في المناطق الريفية، تحت الشبكة الحكومات وهيئات الأمم المتحدة على القيام بما يلي:

- تحسين وتنفيذ القوانين التي تساوي بين المرأة والرجل في الوصول الآمن إلى الأرض ووسائل الإنتاج
- كفالة ألا يكون ثمة تمييز ضد المرأة في النظم الحالية الرسمية وغير الرسمية للزواج والميراث

- التحقيق في أعمال العنف الهيكلية ضد المرأة داخل الأسرة وفي جميع مواقع النشاط الاقتصادي واتخاذ الخطوات القانونية والقضائية المناسبة للتصدي لها
- تعزيز صحة المرأة الجنسية وصحتها وحقوقها الإنجابية، ولا سيما في المناطق الريفية
- توفير هياكل أساسية عامة تقدم خدمات عالية الجودة بمقابل معقول (الماء والكهرباء والصرف الصحي والخدمات الاجتماعية والتعليم)
- كفالة مشاركة المرأة في وضع الاستراتيجيات الإنمائية على جميع المستويات
- تعزيز مشاركة المرأة في حل النزاعات في البلدان المهشة أو الخارجة لتوها من نزاع
- تعزيز الوسائل المحلية المستدامة من الناحية البيئية لتوزيع الأغذية، والإنتاج والاستهلاك، بما في ذلك سبل الاستعانة بكم المعارف والخبرات المتراكم لدى المرأة
- تحسين فرص وصول المرأة إلى التكنولوجيات المستدامة، والإتقانات والأسواق
- تعزيز حقوق الإنسان والحق في العمل للمرأة المهاجرة، والعاملة في المزارع وفي مناطق تجهيز الصادرات الزراعية
- وقف الاستثمارات الزراعية الواسعة النطاق ("الاستيلاء على الأراضي")
- وقف المضاربات المالية على الأغذية والموارد الطبيعية
- مراعاة ضرورة زيادة توكيل المرأة في برامج مكافحة الجوع بدلا من خلق أشكال جديدة من التبعية (عن طريق الحد، مثلا، من استخدام حليب الأطفال و/أو الطعام ذي الطاقة العالية في حالات محددة من حالات الطوارئ)
- تنفيذ مبدأ السيادة الغذائية في السياسات الزراعية والتجارية
- الاعتراف بعمل المرأة في اقتصادات الكفاف والحيازات الصغيرة، إضافة إلى وظيفتها الإنجابية، في قياس الاقتصاد الوطني
- لتنفيذ منهاج عمل بيجين، الذي يحدد ما يجب على الحكومات والشركات عبر الوطنية اتخاذه من إجراءات لتمثل للتشريعات والاتفاقيات الوطنية والدولية، وبخاصة ما يتعلق منها بالأنشطة الاقتصادية الجديدة والتقليدية للمرأة والمسائل البيئية
- تأييد الأخذ بالتوزيع العادل للثروة وتعزيز النظم الضريبية المنسقة دوليا (الضرائب على المعاملات المالية والضرائب البيئية، ووضع حد للتهرب الضريبي للشركات

وإغلاق الملاذات الضريبية)، من أجل تمويل التنمية المستدامة القائمة على حقوق الإنسان

وتدعو الشبكة حكومات البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزامها باحترام حقوق الإنسان الكاملة للمرأة في جميع أنحاء العالم، وبخاصة حيثما تكون العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف هي التي تشكل السياسات والبرامج من خلال المساعدات والتجارة والاستثمار، و/أو غير ذلك من الاتفاقات.